رؤية التكنولوجيا المالية والابتكار

تمكين نظام بيئي مزدهر للتكنولوجيا المالية
ودفع نمو صناعة التكنولوجيا المالية لصالح
جميع الأردنيين

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

JO FINTECH

Powered by
The Central
Bank of Jordan

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات	
مقدمة	1
الرؤية	2
من المستفيد؟	3
لماذا الأردن؟	4
فرص تعزيز البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية	5
منظومة التكنولوجيا المالية في الأردن	6
أولويات البنك المركزي الأردني لدعم تطوير التكنولوجيا المالية في الأردن	7
تطلعات مستقبلية	9

قائمة الاختصارات

CBJ	Central Bank of Jordan	البنك المركزي الأردني
Fintech	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
FSP	Financial Services Provider	مقدم الخدمة المالية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي
ICT	Information and Communication Technologies	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Jo Fintech hub	Jordan Financial Technology Hub	مركز التكنولوجيا المالية - الأردن
JoRegBox	Jordan Regulatory Sandbox	المختبر التنظيمي - الأردن
MSMEs	Micro, Small &Medium Enterprises	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NPS	National Payment System	نظام المدفوعات الوطني
RegTech	Regulatory Technology	التكنولوجيا التنظيمية
SupTech	Supervisory Technology	التكنولوجيا الرقابية

مقدمة

في المشهد الرقمي سريع التطور اليوم، لا يمكن إنكار ظهور التكنولوجيا المالية كقوة تحويلية داخل الصناعة المالية. إن الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل وتبسيط نموذج الخدمات المالية، وجعلها أكثر فعالية، وأكثر كفاءة، وتركيزها على العملاء، ليست أقل من كونها ثورة بحد ذاتها. بفضل قدرتها الفريدة على سد الفجوة بين الأنظمة المالية التقليدية والمتطلبات المتطورة للمستهلكين الماليين، تقف التكنولوجيا المالية على أهبة الاستعداد للقيام بدور محوري في توليد فرص العمل، ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق المرونة والازدهار للمجتمع الأردني ككل، وتعزيز كفاءة الخدمات المالية، وتعزيز الاشتمال المالي، والارتقاء بتجربة العملاء.

في الأردن، بينما نتبنى التحول الرقمي، زاد تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) داخل المؤسسات المالية، ما أدى ذلك إلى زيادة مستويات الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات المالية. وسط هذه الآفاق التحولية، يصبح من الأهمية بمكان وضع رؤية شاملة لمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار. ومن خلال هذه الوثيقة، يسعدنا أن نصيغ رؤية استشرافية تلخص جوهر مشهد التكنولوجيا المالية المزدهر في الأردن. حيث لم يتم إطلاق هذه الرؤية لمعالجة التعقيدات والفرص التي تقدمها التكنولوجيا المالية فحسب، بل أيضًا لتقديم التوجيه الاستراتيجي في بناء منظومة قوية للتكنولوجيا المالية، وهو الأساس الذي يعزز الابتكار التكنولوجي، ويثري الخدمات المالية، ويدفع التنمية الاقتصادية داخل أمتنا.

تتوافق رؤية البنك المركزي الأردني للتكنولوجيا المالية والابتكار بسلاسة مع رؤية التحديث الاقتصادي (2033) إحدى المبادرات الملكية السامية. علاوة على ذلك، فإنها تتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، مكونة بذلك نهجًا جماعيًا للتحول الرقمي الشامل والمتقدم الذي يعزز تقديم الخدمات المالية، ومنظومة التكنولوجيا المالية، استجابة للوتيرة السريعة للتطور التكنولوجي. كما تعد هذه الرؤية دليلاً على التزام البنك المركزي الأردني الدائم بتشجيع الابتكار الآمن والفعّال في مجال التكنولوجيا المالية لتعزيز الاشتمال المالي والنمو الاقتصادي.

إن رؤيتنا للتكنولوجيا المالية والابتكار تنسج نسيجًا مرناً لفرص السوق الواسعة التي تنتظر الاستكشاف، وتكشف لماذا يعتبر الأردن بمثابة منصة انطلاق خصبة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وتحدد الأهداف الوطنية، مقدمةً بذلك خارطة طريق للأطراف المعنية لفهم أدوارهم المحورية في تنمية منظومة مزدهرة للتكنولوجيا المالية.

ومن خلال هذه الرؤية الشاملة، نسعى إلى جعل الأردن مركزًا إقليميًا للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. وهذا يستدعي طموح جماعي إلى المشاركة والتعاون من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين - المؤسسات المالية، ومزودي التكنولوجيا، وحواضن ومسرعات الأعمال، والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد التدريب، والمستثمرين - لتعزيز نمو قطاع التكنولوجيا المالية. كما يتطلب ذلك تسخير الخبرات، وتحسين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية الأساسية التي تدعم منظومة التكنولوجيا المالية المزدهرة، وتوفير دعم ثابت لرواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في كل مرحلة من مراحل رحلتهم.

وفي هذا المسعى، سنبقى متمسكين بالتزامنا بتعزيز الشراكات المستدامة والتعاون مع أصحاب المصلحة لتحقيق هذه الرؤية التحويلية. فمعًا، يمكننا أن نضع الأردن كمركز للابتكار والريادة في مجال التكنولوجيا المالية، وتشكيل مستقبل مشرق للخدمات المالية المبتكرة، وبناء اقتصاد رقمي شامل ومتقدم، يتماشى ويواكب التطورات العالمية.

المحافظ
د. عادل الشركس

الرؤية

دعم النمو الاقتصادي والمرونة والازدهار لجميع الأردنيين من خلال جعل الأردن مركزًا إقليميًا للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، مما يعزز الاشتمال المالي ويحسن كفاءة الخدمات المالية ويحسن تجارب العملاء

لماذا التكنولوجيا المالية؟

أصبح للتكنولوجيا المالية تأثير بارز وبشكل متزايد على وضع الصناعة المالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأردن. حيث يمكن للتكنولوجيا المالية أن تؤدي إلى تحسين كفاءة وإبداع وقيمة الخدمات المالية التي يمكن أن تساهم في تحقيق مرونة وازدهار العملاء والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن. وبالتالي دعم الأهداف الرئيسية للأردن في تمكين النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتكنولوجيا المالية تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، ما يساعد على تسريع عملية التحول الرقمي في القطاع المالي. ولا يقتصر هذا التحول على رقمنة المعاملات المالية فحسب، بل يتعلق أيضًا بتسخير إمكانيات التكنولوجيا، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا سلاسل الكتل ومنها "البلوكتشين" لتقديم رؤى تنبؤية، وزيادة الأمان، وتبسيط العمليات. كما تؤدي التكنولوجيا المالية إلى كفاءات اقتصادية كبيرة يمكنها تحسين دور القطاع المالي لدعم المخرجات الاقتصادية على نطاق واسع. وتوفر التكنولوجيا المالية المنافسة لمقدمي الخدمات المالية الحاليين (FSPs)، مما يشجع الابتكار على مستوى السوق، بالإضافة الى تطوير وتوفير التكنولوجيا والأفكار لتسهيل التطورات المبتكرة. كما أن وجود نظام بيئي محلي للتكنولوجيا المالية نابض بالحياة ومزدهر، مدعومًا ببيئة تنظيمية تمكينية، سيشجع أيضًا على المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الشركات الناشئة في الأردن. إضافة إلى ذلك، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تؤدي دوراً هامًا في تعزيز الاستقرار المالي، ضمن بيئة تشريعية توازن بين دعم الابتكار ونزاهة القطاع المالي.

القطاع المالي الأردني يستعد لتحول كبير:

إن تعزيز التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي، وجعل الأردن مركزًا إقليميًا رائدًا ووجهة استثمارية للتكنولوجيا المالية (Fintech)، بالإضافة إلى تشجيع التحول إلى مجتمع رقمي غير نقدي باستخدام الخدمات المالية الرقمية، يعتبر جزء من التوجهات العامة لرؤية التحديث الاقتصادي للأردن (2033) وبرنامجها التنفيذي للأعوام (2023-2025). وسيكرس البنك المركزي الأردني جهوده في تحقيق هذه التوجهات من خلال اتخاذ خطوات فاعلة لتنفيذ المبادرات التالية المتعلقة بالقطاع المالي في الأردن:

- التحول الرقمي في القطاع المالي.
- توفير بيئة ملائمة للنهوض بالتقنيات المالية وابتكاراتها.
- تطوير قدرة القطاع الصيرفي على تقديم خدمات رقمية متميزة.
- تعزيز الاشتمال المالي.
- تعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل.
- تنظيم وتطوير قطاع التأمين.
- تطوير التشريعات الناظمة للقطاع المالي.

ما المقصود بمصطلح "التكنولوجيا المالية"؟

الابتكار التكنولوجي في الخدمات المالية الذي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تأثير مادي مرتبط على تقديم الخدمات المالية.

-FSB (2019)

من المستفيد؟

من المتوقع أن يعود نمو قطاع التكنولوجيا المالية في الأردن بفوائد كبيرة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وقد حدد البنك المركزي الأردني أبرز المستفيدين الرئيسيين وبما يشمل:

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs):
يمكن أن توفر التكنولوجيا المالية لهذه المنشآت وصولاً أفضل إلى التمويل وأدوات إدارة التدفقات النقدية والحلول اللازمة لإدارة المخاطر. هذا الوصول المتزايد يمكن أن يساعدهم على النمو وزيادة مرونتهم لمواجهة الصدمات، بالتالي زيادة مساهماتهم في خلق فرص العمل وفي الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسهل الوصول إلى أسواق جديدة من خلال المدفوعات الرقمية وروابط سلاسل القيمة الأخرى.

الأفراد غير المخدومين:
حيث يمكن للتكنولوجيا المالية أن توفر لهؤلاء العملاء إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات المالية الرقمية عالية الجودة وبأسعار معقولة، والتي يمكن أن تساعدهم في إدارة شؤونهم المالية اليومية والاستجابة للمخاطر وتحقيق الازدهار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعزز التكنولوجيا المالية الوصول إلى الائتمان والمدفوعات لكبار السن والنساء والشباب وذوي الدخل المحدود واللاجئين، والارتقاء بتجربة العملاء وإمكانية الوصول للأفراد ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات سهلة الاستخدام ومبسطة وبأسعار معقولة.

مقدمو الخدمات المالية (FSPs):
يمكن لمقدمي الخدمات المالية الاستفادة من التكنولوجيا المالية من خلال الوصول إلى أفكار وأساليب وتقنيات جديدة يمكن أن تعزز كفاءتهم ورضا العملاء وتصميم المنتجات لديهم. كما يمكن أن تساعدهم التكنولوجيا المالية في خدمة عملاء جدد، وتقديم منتجات جديدة، وزيادة الإيرادات، وتحسين كفاءة الامتثال من خلال حلول التكنولوجيا التنظيمية، وتعزيز ثقة العملاء وولائهم.

ممكّنو النظام البيئي للتكنولوجيا المالية:
تؤدي حواضن ومسرعات الأعمال والمستثمرون والمؤسسات الأكاديمية والمعاهد التدريبية دورًا حاسمًا في دعم تطوير التكنولوجيا المالية. ستستفيد هذه الكيانات من نجاح التكنولوجيا المالية في الأردن من خلال خلقها فرصًا أكثر لتحقيق المزيد من الإيرادات والاستثمارات والنمو، وزيادة الطلب على الخبرات التقنية والابتكار، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة فرص التوظيف للمواطنين ذو المهارات العالية.

البنك المركزي الأردني (CBJ):
من المتوقع أن يستفيد البنك المركزي الأردني من دعم التكنولوجيا المالية، سيما مع تطوير حلول التكنولوجيا التنظيمية (Regtech) والتكنولوجيا الرقابية (Suptech) التي تتيح الإشراف المستجيب للمخاطر وتحديد الأولويات بكفاءة. بالتالي تعزيز قدرة البنك المركزي الأردني في تحقيق أهدافه الاستراتيجية مثل الاستقرار المالي وحماية المستهلك المالي، ضمن نطاق التوازن بين الابتكار ونزاهة القطاع المالي.

شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs):
ستستفيد هذه الشركات بشكل كبير من النظام البيئي المعزز للتكنولوجيا المالية. كما سيسمح لمزيد من الشركات الناشئة بالازدهار، وتعزيز العقليات التنظيمية الأكثر ملاءمة وابتكارا، وخلق فرص للنمو في الشراكات والإيرادات.

الحكومة:
يمكن للتكنولوجيا المالية أن تدعم بشكل كبير توجهات الحكومة الأردنية نحو التحول إلى اقتصاد رقمي، وذلك من خلال دعم جهود التحول إلى الحكومة الإلكترونية، وتسهيل معالجة المدفوعات الحكومية بشكل آمن وبأسعار معقولة، وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية مثل تحصيل الضرائب وتنفيذ المدفوعات الحكومية. بالتالي زيادة رقمنة المدفوعات والخدمات المالية التي من شأنها أن تدعم الاقتصاد غير النقدي.

لماذا الأردن؟

شكل 1

إن البنية التحتية والمهارات المتميزة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، إلى جانب الالتزام السياسي بدعم التكنولوجيا المالية، ووجود مجموعة قوية من المؤسسات القائمة التي تدعم نمو شركات التكنولوجيا المالية، تمثل أساسًا قويًا لتطوير التكنولوجيا المالية في الأردن. حيث تتمتع البيئة الأردنية بنقاط قوة كبيرة توفر أرضًا خصبة لنمو وتطوير التكنولوجيا المالية. وهناك عدة عوامل رئيسية تجعل من الأردن دولة شرق أوسطية متميزة:

بنية تحتية رقمية قوية: يتمتع الأردن ببنية تحتية رقمية قوية وسريعة التوسع. ومع ارتفاع معدل انتشار الإنترنت والهواتف النقالة بنسبة (66.8%) و (85%)[1] على التوالي، وتزايد الذكاء المجتمعي في مجال التكنولوجيا، ووجود بنية تحتية متطورة للمدفوعات المركزية، يجعل من الأردن قادر على توفير مجموعة كبيرة من العملاء المحتملين لابتكارات التكنولوجيا المالية.

السياسات الحكومية الداعمة[2]: أظهرت الحكومة الأردنية التزامها برعاية الابتكار والتحول الرقمي من خلال السياسات والمبادرات المختلفة. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة تنظيمية مواتية لتشغيل شركات التكنولوجيا المالية.

القوى العاملة الموهوبة: تعتبر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية في الأردن ممتازة بشكل عام، ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأردن واحدة من أهم الدول الرائدة في إنتاج هذه المهارات في المنطقة (23% من رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يأتون من الأردن)[3]. كما يتمتع الأردن بسجل حافل من الإنجازات في المساهمة في نمو حلول التكنولوجيا المالية في المنطقة، فهو من بين أكبر (6) مزودين إقليميين لحلول التكنولوجيا المالية[4]، ما يجعله في موقع مثالي لنظام بيئي مزدهر للتكنولوجيا المالية.

روح المبادرة: يشتهر الأردن بثقافة ريادة الأعمال وحرصه على تبني أحدث التقنيات. ما يجعل منه وجهة جذابة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

الموقع الاستراتيجي: يمتاز الأردن بموقعه الجغرافي على صعيد منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل منه بوابة لشركات الأعمال التي تهدف إلى التوسع إقليميًا. كما أن قرب الأردن من الأسواق الرئيسية يجعل منه خيارًا جذابًا للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تتطلع إلى توسيع نطاق عملياتها.

بيئة داعمة قوية: يعد تمويل الشركات الناشئة جيداً بشكل عام في الأردن مع نمو سريع في السنوات الأخيرة. تذهب نسبة صغيرة فقط من إجمالي تمويل الشركات الناشئة إلى شركات التكنولوجيا المالية، نظرًا لوجود عدد قليل نسبيًا من شركات التكنولوجيا المالية العاملة حاليًا في السوق الأردني. ومع ذلك تبقى هناك فرص كبيرة للنمو، خصوصًا في ضوء وجود العديد من حواضن ومسرعات الأعمال في الأردن، إلى جانب وجود مراكز للابتكار ومجموعة من المستثمرين الذين سيخدمون رواد الأعمال ومطوري التكنولوجيا المالية من خلال توفير التدريب اللازم وتنمية المهارات ودعم الأعمال وتوفير التمويل. فعلى سبيل المثال، نما تمويل الشركات الناشئة بنسبة (499%) بين عامي 2020 و 2021[5].

النظام المالي والمصرفي المتقدم: يكمن حجر الزاوية الإضافي لدعم إمكانات التكنولوجيا المالية في الأردن في نظامه المالي والمصرفي المتقدم. إن وجود إطار تنظيمي قوي ومؤسسات راسخة، يجعل من المشهد المالي مهيأ للتكامل بسلاسة والاستفادة من الابتكارات التي أحدثتها التكنولوجيا المالية، مما يعزز مكانة الأردن كمركز مزدهر للتكنولوجيا المالية.

1. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، (worldbank.org) ICT Indicators Database , Individuals using the Internet (% of population) - Jordan | Data
2. البنك المركزي الأردني، الموقع الإلكتروني (www.cbj.gov.jo)
- تعليمات تنظيم إجراءات عمل الخدمات المالية المفتوحة، التشريعات المنظمة للقطاع المالي والمصرفي،
- الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، www.modee.gov.jo، قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015،
3. Digital Skills & Entrepreneurship – وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ، (modee.gov.jo)
4. القطاع المالي، رؤية التحديث الاقتصادي، www.jordanvision.jo
5. Jordan: The Middle East's Overlooked Tech and Innovation Hub (thestartupscene.me)

فرص تعزيز البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية

في الوقت الذي يوفر فيه الأردن بنية تحتية رقمية قوية ومجموعة من المهارات والمواهب والدعم المؤسسي للتكنولوجيا المالية, يدرك البنك المركزي الأردني أنه لا تزال هناك تحديات رئيسية تواجه النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة, ما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود للتحسين. لا تهدف هذه الجهود إلى الاحتفاظ برواد الأعمال والمواهب المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية فحسب, بل تهدف أيضًا إلى دعم إنشاء شركات التكنولوجيا المالية المحلية. وتتمثل أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة بما يلي:

شكل 2

توافرية السوق: يحد الحجم الصغير نسبيًا لسكان الأردن من إمكانات التوسع في مجال التكنولوجيا المالية. علاوة على ذلك, إن المستوى المنخفض الحالي للاشتمال المالي يقلل أيضًا من السوق الفعالة للتكنولوجيا المالية. ففي حين أن نمو التكنولوجيا المالية يمكن أن يوسع نطاق وصول العملاء ويحسن الاشتمال المالي ويدعم إنشاء سوق فعال للخدمات المالية, إلا أن حجم السكان لا يزال يبقى عائقًا أمام نمو وتوسع التكنولوجيا المالية. لذلك, من الأهمية بمكان دعم شركات التكنولوجيا المالية الأردنية لتحقيق النجاح محليًا ومساعدتها على التوسع والنمو في الأسواق الإقليمية.

البيئة التنظيمية: تشير شركات التكنولوجيا المالية إلى أن التنظيم الحالي يمكن أن يكون مثبطًا لنمو التكنولوجيا المالية, إلى جانب أن متطلبات الترخيص لدخول السوق لا تتوافق في كثير من الأحيان مع الواقع الذي يواجهونه. ويمكن أن يساعد تبسيط هذه العمليات بشكل كبير في تطوير التكنولوجيا المالية.

البيئة الإشرافية: لاحظت بعض شركات التكنولوجيا المالية بطء الاستجابة ومحدودية الوصول إلى الجهات التنظيمية, ما يعد ذلك بمثابة تحديات رئيسية لبيئة التكنولوجيا المالية. إن تحسين هذه الجوانب, وقيام البنك المركزي الأردني بدور داعم على وجه الخصوص, يمكن أن يدفع باتجاه توفير بيئة داعمة لنمو التكنولوجيا المالية.

منظومة التكنولوجيا المالية في الأردن

يشتمل النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الأردن على العديد من أصحاب المصلحة الذين يؤدون أدوارًا حاسمة في تشكيل صناعة التكنولوجيا المالية والتأثير عليها. يوضح الشكل التالي أصحاب المصلحة الرئيسيين لبيئة التكنولوجيا المالية في الأردن، والذين سيساهمون بشكل جماعي في دعم نمو وتطور النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، إلى جانب تشكيل مستقبل الخدمات المالية الرقمية.

اللجنة الفنية للتكنولوجيا المالية والابتكار

لجنة دائمة في البنك المركزي الأردني تتكون من جميع الدوائر الرقابية على القطاع المالي والمصرفي، مهمتها مراجعة الأطر التنظيمية والسياسات والاستراتيجيات العامة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والابتكار، واعتماد معايير المختبر التنظيمي.

وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار في البنك المركزي الأردني

وحدة متخصصة للتكنولوجيا المالية والابتكار في البنك المركزي الأردني تعمل كنقطة اتصال بين جميع مكونات النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة؛ لتنسيق المبادرات وتشجيع التمويل وجذب الاستثمارات.

المؤسسات الأكاديمية والتدريبية

تهدف إلى رفع مستوى الوعي في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، من خلال تقديم برامج أكاديمية وتدريبية مختلفة في مجال التكنولوجيا المالية، وسد الفجوة بين الخبرة العملية والنظرية، وخلق قادة مبتكرين في مجال التكنولوجيا المالية.

الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية

تقود الشركات الناشئة الابتكار في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، من خلال تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء والنظام المالي الأوسع.

جمعيات التكنولوجيا المالية

تسهل هذه المنظمات فرص التواصل لأعضائها وتوفر منصة للتعاون وتبادل المعرفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية. إلى جانب القيام بتنظيم الفعاليات وورش العمل والمؤتمرات للجمع بين أصحاب المصلحة عبر النظام البيئي للتكنولوجيا المالية.

مقدمو الخدمات المالية

التعاون مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أو الاستثمار فيها، واعتماد التقنيات المبتكرة، وتعزيز تجارب العملاء من خلال اعتماد الحلول الرقمية. كما يساعدون شركات التكنولوجيا المالية في التغلب على التحديات والوصول إلى قواعد عملاء أوسع.

المسرعات والحاضنات ومراكز الابتكارات

تزويد الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية بالإرشاد والموارد وفرص التواصل والوصول إلى التمويل وتعزيز الابتكار والمساعدة في تحسين نماذج الأعمال وتسريع تطوير حلول التكنولوجيا المالية.

شكل 3

أولويات البنك المركزي الأردني لدعم تطوير التكنولوجيا المالية في الأردن

حدد البنك المركزي الأردني العديد من الأولويات لدعم النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الأردن، وتعزيز بيئة مواتية للابتكار داخل القطاع المالي. وتشمل هذه الأولويات على ما يلي:

1. تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لتحفيز الابتكار وتعزيز المنافسة

- تبسيط الإطار التنظيمي للمشاركة المثلى في مجال التكنولوجيا المالية.
- تعزيز استخدام الأدلة الاسترشادية غير الملزمة قانونًا لتوفير الوضوح التنظيمي.
- مراجعة وتحديث متطلبات الترخيص لتكون متناسبة، وبما يشمل ذلك تعزيز النهج الرقابي القائم على المخاطر، مع النظر في إمكانية تقديم التراخيص المتدرجة.
- إنشاء لجنة وطنية لتنسيق مبادرات التكنولوجيا المالية وتعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في المملكة.
- تعزيز عمل المختبر التنظيمي (JoRegBox) كأداة لتمكين الوصول المسؤول إلى السوق، وفتح المجال أمام مقدمي الطلبات للمختبر لتجربة منتجاتهم المبتكرة في السوق، وضمن بيئة تجريبية حقيقية خاضعة للرقابة مع تحديد متطلبات تنظيمية منخفضة.
- تعزيز نطاق الخدمات المالية المفتوحة لتحفيز المزيد من شركات التكنولوجيا المالية على الدخول إلى النظام البيئي للتكنولوجيا المالية.

تعزيز التواصل والتنسيق مع شركات التكنولوجيا المالية والجهات الفاعلة الأخرى ضمن البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية

- العمل بشكل استباقي مع حواضن ومسرعات الأعمال ومراكز الابتكار والمستثمرين والمؤسسات الأكاديمية والمعاهد التدريبية والجمعيات لتحسين التواصل مع جميع شركات التكنولوجيا المالية ودعم البيئة التمكينية للتكنولوجيا المالية.
- إجراء تحديثات استباقية وشفافة ومنتظمة لشركات التكنولوجيا المالية لتتبع التقدم المحرز في ابتكارات التكنولوجيا المالية.
- المشاركة في المنتديات الإقليمية والعالمية لتعزيز جهود التنسيق لجذب شركات التكنولوجيا المالية والاحتفاظ بها.
- تنظيم وإطلاق الفعاليات والورش في مجال التكنولوجيا المالية في سبيل تعميق التعاون والمشاركة.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية في مجال التكنولوجيا المالية.

3. تعزيز الاستثمارات المتزايدة في شركات التكنولوجيا المالية الأردنية

- الترويج للنظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الأردن في الفعاليات المحلية والدولية لجذب المستثمرين.
- التعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية لتبسيط وتسهيل بعض المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالتقنيات المالية لتمكين الابتكار.
- تحفيز مقدمي الخدمات المالية على الاستثمار بشكل أكبر في المنصات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية من خلال تشجيع الشراكات التي تسمح لمقدمي الخدمات المالية وشركات التكنولوجيا المالية بالنمو معًا.

4. توسيع الخدمات المالية الرقمية لتعزيز نوعية حياة الأردنيين

- تشجيع استخدام وتطبيق التكنولوجيا المالية والابتكارات في القطاع المالي.
- توجيه أصحاب المصلحة في السوق ودفعهم إلى الابتكار واستهداف أفكار محددة أو استهداف الأسواق لتعزيز الخدمات المالية الرقمية.
- تشجيع استخدام منتجات الادخار والاستثمار والتمويل والدفع والتأمين المبتكرة.

5. تعزيز دمج جميع شرائح المجتمع في النظام المالي، بما في ذلك الشرائح التي تعاني من نقص في الخدمات المالية

- تعزيز التكنولوجيا المالية في المناطق الريفية والحضرية وبما يدعم كبار السن والنساء والشباب وذوي الإعاقة وكذلك اللاجئين.
- تشجيع تطوير منتجات مالية رقمية منخفضة التكلفة للمستهلكين الماليين.
- دعم مرونة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنميتها من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل.

6. سد الفجوة المعرفية في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار

- تأسيس أكاديمية للتكنولوجيا المالية لزيادة المعرفة حول التقنيات الناشئة، وتشريعات التكنولوجيا المالية، وتطوير المصطلحات الهامة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.
- تطوير المهارات في البنك المركزي الأردني للحفاظ على بيئة من التعلم المستمر لضمان التطور المستمر والتكيف مع المتطلبات التنظيمية للابتكارات الناشئة ونماذج التكنولوجيا المالية.
- تشجيع البرامج الأكاديمية والتدريبية للتكنولوجيا المالية والابتكارات الناشئة.

نظرة عامة على المختبر التنظيمي (JoRegBox):

المختبر التنظيمي هو بيئة تجريبية حقيقية آمنة ومضبوطة ومراقبة تعمل ضمن المنهج المستند على المخاطر، حيث يسمح من خلالها لرواد الأعمال المبتكرين باختبار المنتجات والخدمات المالية المبتكرة القائمة على التقنيات المالية من خلال عملاء حقيقيون. وتشتمل الأنشطة المستهدفة للحلول المبتكرة على الادخار والإقراض والتأمين والخدمات الرقمية ذات الصلة والدفع والتحويل الإلكتروني للأموال والتكنولوجيا التنظيمية وأي خدمة رقمية تسهل الوصول إلى التمويل والتمويل البديل وتساهم في التحول الرقمي للقطاع المالي.

فيما يلي المراحل النموذجية للتعامل مع الطلبات المقدمة إلى المختبر التنظيمي

شكل 4

تطلعات مستقبلية

نتطلع إلى تحويل الأردن إلى مركز إقليمي رائد ووجهة استثمارية للتكنولوجيا المالية والابتكارات، ومركز معترف به عالميًا للجيل القادم من الخدمات المالية والمواهب التي تسعى إلى التطوير والابتكار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من سمعة المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها واحدة من أكبر الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اعتماد حلول التكنولوجيا المالية والملكية الفكرية.

كما ندرك أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تولد قدرًا أكبر من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها للوصول إلى الأفراد والمنشآت التي تعاني من نقص في الخدمات، مما يساعد على تحقيق مستويات إيجابية من الاشتمال المالي.

ولهذا نطمح إلى التفاعل والتعاون من جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالتطوير والاستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية، وتحسين الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية اللازمة لنظام بيئي مزدهر للتكنولوجيا المالية، وتوفير الدعم الدائم لرواد الأعمال والمواهب، وتعزيز المعرفة والمهارات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكارات.

لذلك، سنواصل تعزيز الجهود لتحقيق هذه الرؤية وتطوير الأساليب لبناء نظام بيئي قوي ومسؤول للتكنولوجيا المالية والابتكارات الناشئة؛ بهدف دعم التنمية المستدامة والقدرة على الصمود والازدهار للمجتمع الأردني ككل.

تم تطوير هذه الوثيقة بدعم من الوزارة الاتحادية الالمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية من خلال مشروع التعاون الدولي الألماني (GIZ) مناهج مبتكرة للشمول المالي للمشاريع المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في الاردن (I-FIN) والشريك الاستراتيجي (سينفري).

البنك المركزي الأردني
تلفون: 301 4630 6 962+
فاكس: 521 4600 6 962+
ص.ب: 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: www.cbj.gov.jo
البريد الإلكتروني: jo-fintech@cbj.gov.jo